

تأثير التحول الرقمي على الإيرادات الضريبية فى مصر

حسام الدين محمد عبد القادر¹ مرفت شوقى عبد السلام²

الملخص

يعتبر التحول الرقمي فى الوقت الراهن أحد الركائز الأساسية لبرنامج التنمية المستدامة فى ضوء رؤية مصر 2030. ويتطلب التحول الرقمي فى مصلحة الضرائب المصرية، ضرورة توفير بيئة عمل فعالة لتمكين ثقافة الإبداع، كما يتطلب إعادة هندسة الإجراءات لتبسيطها من أجل تحقيق الألتزام الطوعي للضريبة.

ويهدف البحث إلى التعرف على تأثير التحول الرقمي على الإيرادات الضريبية ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام المنهج الاستباطي والاسلوب الرياضى عن طريق النماذج القياسية. وفى ضوء النماذج القياسية لبيانات السلاسل الزمنية حيث تم استخدام نماذج الانحدار طبقاً لنموذج انجل - جرانجر ذو الخطوتين Error Engle Granger Two Steps Model، أو نموذج تصحيح الخطأ Correction Model (ECM)، وقد تبين من الدراسة صحة فرض البحث، وهى أن التحول الرقمي يؤثر إيجابياً على الإيرادات الضريبية فى جمهورية مصر العربية.

الكلمات المفتاحية:

التحول الرقمي، الإيرادات الضريبية، مصلحة الضرائب المصرية، قانون الإجراءات الضريبية الموحد، الفاتورة الضريبية الإلكترونية.

¹ أستاذ الاقتصاد المساعد - كلية التجارة - جامعة عين شمس.

² باحث دكتوراه قسم تمويل واستثمار - كلية التجارة - جامعة عين شمس.

The Impact of Digital Transformation on Tax Revenues in Egypt

Abstract

Digital transformation is currently considered as one of the basic pillars of the sustainable development program in light of Egypt's Vision 2030. Digital transformation in the Egyptian Tax Authority requires providing an effective work environment to enable the culture of creativity. Additionally, it requires reengineering the procedures to simplify them to achieve voluntary tax compliance.

This research aims at identifying the impact of digital transformation on tax revenues. Accordingly, to achieve this goal, the deductive approach and econometric models method used. Moreover, time series data regression models were used according to the Engle-Granger Two-Steps Model or the Error-Correction Model (ECM). Finally, findings revealed the validity of the research hypothesis, which is that "digital transformation affects tax revenues Positively in the Arab Republic of Egypt".

Key words:

Digital transformation, tax revenue, Egyptian Tax Authority, unified tax procedures law, electronic tax bill.

المقدمة:

يعتبر التحول الرقمي هو حجر الأساس لتطوير مصلحة الضرائب المصرية في ضوء رؤية مصر 2030، حيث يهدف إلى توفير الخدمات الضريبية لتلبية احتياجات المستفيدين؛ بما يؤدي إلى تخفيض الوقت والجهد لكل المتعاملين مع المصلحة ومأموري الضرائب. ويعتبر التحول الرقمي هدفاً أساسياً لتسهيل عمليات الحصر والفحص والتحصيـل داخل المأموريات؛ مما يؤدي إلى تقديم الخدمات بشكل أسرع وأسهل، وبجودة أعلى، وسرعة إنهاء الملفات الضريبية المترابطة. وقامت الدولة المصرية بإتخاذ العديد من الإجراءات بشأن تعزيز التحول الرقمي ومنها: القرار الرئاسي رقم (501) لسنة 2017 بإنشاء المجلس الأعلى للتحول الرقمي والذي ترتب عليه إصدار وثيقة مصر الرقمية، والقرار (89) لسنة 2017 بإنشاء المجلس الأعلى للمدفوعات والذي ترتب عليه مشروع قرار المدفوعات غير النقدية (ابوالعنين، 2022). وقد كان ذلك من دوافع تحسين كفاءة مصلحة الضرائب المصرية في تحصيل الإيرادات الضريبية؛ ولذلك يقوم هذا البحث على محاولة قياس أثر التحول الرقمي في زيادة إيرادات الدولة. وتتكون حصيلة الإيرادات الضريبية في مصر من نوعين من الضرائب، وهما: الضريبة المباشرة، والضريبة غير المباشرة، وهناك دول تفضل الاعتماد على الضريبة المباشرة بنسبة كبيرة كالدول المتقدمة، وهناك دول توازن بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة، والنظام الضريبي المصري يجمع بين النوعين من الضرائب المباشر وغير المباشر، ولا بد على الدول الراغبة في جذب الاستثمار من تحقيق معاملة ضريبية متميزة لتخفيض الأثر السلبي للضرائب كوسيلة تمويلية على معدلات الاستثمار، عن طريق منح الإعفاءات الدائمة والمؤقتة، وتخفيض أسعار الضريبة وغيرها (غانم، 2020).

أولاً: مشكلة البحث

تعانى الموازنة العامة للدولة من عجز مزمن ويرجع ذلك للعديد من الأسباب لعل من أهمها عدم كفاية الإيرادات العامة للدولة ومن أهمها الإيرادات الضريبية لتغطية النفقات العامة. وحيث أن الإيرادات الضريبية تساهم بأكثر من 75 % من الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة الزمنية (2010-2022)، وبالتالي فإن أى عجز فى الحصيلة الضريبية يؤدي إلى عجز مباشر فى الموازنة العامة للدولة. يهدف التحول الرقمي إلى رفع كفاءة المنظومة الضريبية، من خلال تحسين جودة الخدمات المقدمة، وخلق منظومة ضريبية تحفز على الاستثمار، من خلال توحيد وميكنة الإجراءات، وتوفير قاعدة بيانات حديثة ومتطورة تساعد على اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، وبناء جسور الثقة مع الممولين، وزيادة الوعي الضريبي، وتحقيق الالتزام الطوعي للضريبة، ونحاول من خلال البحث معرفة هل يوجد تأثير إيجابي للتحول الرقمي على زيادة الإيرادات الضريبية أم لا.

ثانياً: فرضية البحث

يقوم هذا البحث على اختبار الفرض التالي "هناك تأثير إيجابي للتحول الرقمي على الإيرادات الضريبية في مصر".

ثالثاً: أهداف البحث

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث فى قياس تأثير التحول الرقمي على الإيرادات الضريبية.

رابعاً: الدراسات السابقة

1.دراسة (Gupta et. al . (2017) : هذه الدراسة بعنوان الثورة الرقمية فى المالية العامة والتي قام بها صندوق النقد الدولي، وذلك باستخدام بيانات السلاسل الزمنية تعتمد على أربع دول وهم (البرازيل - كوسوفو - سلوفينا -الولايات المتحدة) عن فترة زمنية قصيرة وحديثة نسبياً عام 2017م. حيث ركزت هذه الدراسة على أهمية السياسة المالية فى تعبئة الإيرادات الضريبية. وتوصلت هذه الدراسة إلى أهمية الثورة الرقمية لتحقيق الإلتزام الطوعي، وزيادة الإيرادات الضريبية؛ وبالتالي مواجهة التهرب الضريبي، وحسن استخدام الموارد المالية المتاحة وإدارتها بكفاءة وفعالية؛ لتحقيق النفع العام.

دراسة (Vishnevsky.et .al.(2018): تناولت الدراسة التطورات المتسارعة للتكنولوجيا التى أدت إلى تغيرات أساسية فى أنظمة الضرائب على جميع المستويات المحلية والدولية، وتوصلت الدراسة إلى إستبدال المعاملات الضريبية التقليدية بالرقمية لمواجهة اوجه النقص فى الإيرادات الضريبية، والحد من. الضغط الضريبي، عن طريق تحسين أداء الإدارة الضريبية باستخدام البيانات الضخمة Big Data مع الضرائب الذكية.

دراسة (Nazarov et. al . (2019) : تناولت الدراسة التحول الرقمية لإدارة الضرائب من خلال التقنيات الرقمية المتقدمة فى روسيا، والتي تساهم فى تطوير وتحديث وتنظيم العمل فى الإدارة الضريبية، وتوصلت الدراسة إلى أن التقنيات الرقمية المتقدمة فى روسيا سمحت بتحديد بعض العوامل التى تؤثر على كفاءة الإدارة الضريبية، حيث ارتفعت الإيرادات الضريبية بنسبة 19.9% فى نهاية

عام 2018؛ نتيجة لتطبيق هذه التقنيات التي رفعت من مستوى الإدارة الضريبية في روسيا وجعلتها تحقق مكانة رائدة على مستوى العالم.

4.دراسة (Natallia.et.al. (2019) : اهتمت بانعكاس التحول الرقمي على العبء الضريبي في روسيا عام 2018، وأوضحت أن العبء الضريبي يختلف في مجموعات البلدان التي تختلف فيها أسلوب التحول الرقمي، حيث أن العبء الضريبي على ضرائب الدخل المباشر تكون أقل في البلدان المتبنية للتحول الرقمي ويكون هذا بسبب الأساليب المختلفة المستخدمة لتحفيز التحول الرقمي، وانتهت الدراسة إلى الحاجة إلى إصلاح ضرائب الأرباح في روسيا من خلال تحفيز الآثار المحفزة للرقمنة.

5.دراسة (Alavuotunki (2019) : قامت هذه الدراسة على أساس معرفة أثر ضريبة القيمة المضافة على الإيرادات الحكومية، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن تطبيق ضريبة القيمة المضافة يؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية، وترتب على ذلك زيادة في الإنفاق على الخدمات العامة الأساسية، وأوجدت هذه الضريبة إختلافات في معدل الإدخار.

6.دراسة عبد الحميد (2016): قام الباحث بدراسة النظام الضريبي والشريعات الخاصة به في مصر عام 2015. وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود غموض في النصوص القانونية مما يخلق فرصاً لتعدد التفسيرات، وعدم وضوح المفاهيم وصعوبة في تطبيقها، وأوصت الدراسة بإجراء تعديلات تشريعية لتوضيح وتبسيط مواد القانون الضريبي واللائحة التنفيذية؛ لإزالة الغموض والتطوير المستمر

للفجوة المفاهيمية، وتجنب وضع نصوص تشريعية مقتضبة لتجنب التأويل أو قد تفسر خطأ.

7.دراسة خليفة (2022) : هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر التحول الرقمي لنظام المحاسبة الضريبي على دعم الإيرادات الضريبية في مصر عن الفترة 2016-2021، اتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي وأسلوب النماذج القياسية، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن التحول الرقمي يعمل على بناء نظام ضريبي متكامل يهدف إلى تعديل التشريعات، وتوحيد الإجراءات، وتطوير بيئة العمل، ورفع كفاءة العاملين، مما يؤدي إلى زيادة الإيرادات الضريبية.

8.دراسة حسن (2022): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التحول الرقمي على النظام الضريبي وعلى حجم الإيرادات الضريبية في جمهورية مصر العربية خلال العام 2021، وذلك باستخدام قائمة الاستقصاء وتحليل نتائجها. وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية بين التحول الرقمي في نظام المحاسبة الضريبية وزيادة الإيرادات الضريبية، وقد أوصت الدراسة بإتمام التحول الرقمي لما له من أثر هام على الحد من التهرب الضريبي، وزيادة الإيرادات الضريبية.

التعليق على الدراسات السابقة: تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في أنه تم التطبيق على الاقتصاد المصري ، وذلك عن الفترة الزمنية من 2010-2022، وتم استخدام أسلوب النماذج القياسية، وسوف يتم التركيز على الإقرار الضريبي الإلكتروني؛ بإعتباره من أهم صور التحول الرقمي بمصلحة الضرائب المصرية خلال سنوات الدراسة.

تأتى أهمية البحث من أن الضرائب تعتبر هي حجر الزاوية فى الإيرادات العامة للدولة، وإن أى انخفاض فى حصيله الإيرادات الضريبية، سوف ينعكس مباشرة على الموازنة العامة للدولة، مما يرفع من عجز الموازنة العامة وبالتبعية يرتفع الدين العام الذى اصبح متخطياً للحدود الأمانة فى الفترة الأخيرة؛ لذلك تقوم هذه الدراسة بتقدير التحول الرقمي ودوره فى زيادة الإيرادات الضريبية.

- حدود مكانية: بالتطبيق على مصلحة الضرائب المصرية (ضرائب الدخل - القيمة المضافة).
- حدود زمانية: عن الفترة الزمنية (2010 - 2022).

سابعاً: منهجية وأسلوب البحث

يتبع البحث المنهج الإستنباطي ويعتمد على الأسلوب القياسي وذلك باستخدام نموذج الانحدار المتعدد لبيانات السلاسل الزمنية، فى ظل نموذج Engle-Granger Two- steps. وذلك باستخدام الأساليب الآتية:

1. الأسلوب التحليلي: وفيه يتم تحليل البيانات التي يتم تجميعها من خلال الاعتماد على الكتب، والدوريات العلمية، والمؤتمرات، وتعليمات وزير المالية، وقرارات رئيس المصلحة، والقوانين والتشريعات ذات الصلة.
2. الأسلوب الرياضي: وفيه يتم استخدام نموذج الانحدار المتعدد لبيانات السلاسل الزمنية، وذلك بتطبيق نموذج Engle-Granger Two-steps، لقياس أثر التحول الرقمي على الإيرادات الضريبية.

ثامناً: التحول الرقمي ومنظومة الضرائب فى مصر

يدخل التحول الرقمي لمصلحة الضرائب المصرية عصرًا جديداً، حيث إنه ينقل التعامل بالمستندات الورقية إلى الاعتماد على أساليب رقمية حديثة،

ويتطلب ذلك ضرورة العمل على زيادة الوعي الضريبي بأهمية استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة، وتدريب المتعاملين مع المصلحة على استخدام هذه الأساليب (أبو العينين، 2022).

يمكن تعريف التحول الرقمي على أنه "هو استخدام التكنولوجيا الحديثة فى عملية خلق قيمة اقتصادية ذات كفاءة وفعالية، وبمعنى اوسع، يشير إلى التغييرات التى تؤدى إليها التكنولوجيا الحديثة بشكل عام وكيفية التعامل معها لتكوين ثروة من هذا النظام" (أبو العينين، 2022). كما يعرف بأنه "عملية تهدف إلى تحسين كيان ما من خلال تغيير خصائصه باستخدام أساليب تكنولوجية حديثة، لإعادة تصميم الخدمات المقدمة، ولتلبية احتياجات المستخدمين المتغيرة" (خليفة، 2022). ومما سبق يمكننا القول بأن التحول الرقمي هو "عملية منظمة تتم على مراحل مختلفة حيث تنتقل الأعمال من الإطار التقليدى إلى الإطار الرقمي، وذلك باستخدام التكنولوجيا الحديثة لزيادة وتحسين كفاءة أداء العمل داخل المنظمة، ومع الأطراف ذات الصلة".

وتتعدد اهداف التحول الرقى سواء على المستوى العام أو على مستوى مصلحة الضرائب ونذكر منها مايلى:

- فعلى المستوى العام يهدف إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة للمتعاملين بصورة أسهل وأسرع لتوفير الوقت والجهد، وزيادة وعى المجتمع من خلال تدريب المتعاملين على استخدام التكنولوجيا الحديثة، ويساعد فى تبسيط الإجراءات وتحسين جودة الخدمات المقدمة، وتوفير خدمات إلكترونية مالية لدعم الشمول المالي باستخدام التكنولوجيا الحديثة (ابراهيم، 2021).
- أما على مستوى مصلحة الضرائب المصرية فيهدف إلى رفع كفاءه المنظومة الضريبية، من خلال تحسين جودة الخدمات المقدمة، خلق منظومة ضريبية تحفز على الاستثمار، من خلال توحيد وميكنة الإجراءات، توفير قاعدة

بيانات حديثة ومتطورة، وتساعد على إتخاذ القرار المناسب فى الوقت المناسب، وبناء جسور الثقة مع الممولين، وزيادة الوعى الضريبي، وتحقيق الإلتزام الطوعى للضريبة، وتخفيف العبء الإدارى، عن طريق إنهاء المنازعات الضريبية للملفات الضريبية المتنازع فيها (وزارة المالية، 2021).

وهناك العديد من العوامل التى تساعد فى نجاح مفهوم التحول الرقمي ومنها: تطوير القادة الرقميين وذلك للإستفادة من الفرص التكنولوجية وتحويلها إلى فرص عمل لمراقبة التغييرات المستمرة فى إتجاهات السوق، والثقافة التنظيمية لكل المتعاملين، والانفتاح على التغيير، مشاركة المديرين الأساسيين فى تطوير التحول الرقمي وتشجيع الموظفين على الإبتكار؛ مما يحفز العمل الجماعي. وتحديد الأدوار والمسؤوليات المتنوعة، والتوافق بين إستراتيجيات الأعمال وتكنولوجيا المعلومات. ويعتمد نجاح التحول الرقمي على التعاون بين الوظائف والمهام التنظيمية، وتدريب العاملين ورفع مهاراتهم؛ لمساعدة الموظفين على التعامل مع الأعمال الرقمية، وإعادة تخصيص الموارد لمقابلة احتياجات العملاء المتغيرة، ومقابلة ديناميكية السوق (فوزى، 2021).

وعلى الرغم من المزايا التى يحققها التحول الرقمي إلا أن هناك عديد من التحديات التى تواجه التحول الرقمي ومنها: مشكلة الإستراتيجية التكنولوجية السليمة، والهيكل التنظيمى والثقافة التنظيمية، والتحول الثقافى، عدم وجود رؤية واضحة للتحول الرقمي، ومقاومة العاملين للتغيير، ونقص الكفاءات والمهارات اللازمة للتحول الرقمي، ومخاطر زمن المعلومات من أهم التحديات التى تواجه التحول الرقمي (فوزى، 2021).

ثانياً: الإطار المنهجي لإصلاح منظومة الضرائب المصرية فى ظل التحول الرقمي:

إن رؤية مصلحة الضرائب المصرية هي "مصلحة حكومية متميزة تسعى إلى بناء الثقة من خلال تقديم خدمات ضريبية متطورة تعمل على تحقيق الالتزام الطوعي".

لذلك، تسعى المصلحة جاهدة إلى التحسين المستمر في الخدمات الضريبية المقدمة، وتبسيط الإجراءات، لتعزيز ثقافة الالتزام الطوعي ودعم خطط التنمية للدولة.

1-العناصر الأساسية التي تساعد المصلحة في تحقيقها لرؤيتها ورسالتها:

أ. الممول (المسجل): وهو يعتبر الركيزة الأساسية في مصلحة الضرائب المصرية (عامة - قيمة مضافة)، والمشارك الرئيسي في عملية الإصلاح الاقتصادي ورفع الحصيلة الضريبية، لذلك لا بد من تقديم الخدمات له بأعلى كفاءة وفعالية، وتبسيط الإجراءات الضريبية له، وتعريفه بالتزاماته ومواعيد سدادها.

ب. الموارد البشرية والعمليات: عن طريق خلق كوادر بشرية متميزة ومدربة لضمان تيسير العمل، وتبسيط الإجراءات، وزيادة الإنتاجية، وتحسين الأداء.

ج. تكنولوجيا المعلومات: عن طريق ميكنة إجراءات العمل الضريبي لتحسين الخدمات المقدمة وإدخال تكنولوجيا جديدة ومتطورة، وذلك لتوفير المعلومات، واتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب.

د. إدارة المخاطر الضريبية: تولى مصلحة الضرائب اهتماماً كبيراً في استراتيجيتها إلى إدارة المخاطر الضريبية المتمثلة في مخاطر عدم الالتزام، ومخاطر السداد، ومخاطر تقديم الإقرار، ووضع خطط للتحسين ضمن خطة العمل (شحاتة، 2020).

2. آليات التحول الرقمي في مصلحة الضرائب المصرية:

تسعى جمهورية مصر العربية إلى تحقيق التحول الرقمي في جميع قطاعاتها بحلول عام 2030؛ وذلك من خلال الاستثمار في التكنولوجيا، والإنقال من العمل اليدوي إلى العمل الإلكتروني، وذلك بإطلاق خدمات الدفع والتحصيل الإلكتروني، والخدمات الإلكترونية (مصلحة الضرائب المصرية، 2023). ويمكن تقسيم ذلك إلى منظومة الميكنة الشاملة ومنظومة الفاتورة الإلكترونية، والإيصال الإلكتروني.

أ- منظومة الميكنة الشاملة

سوف نتناول فيها منظومة الإقرارات الضريبية الإلكترونية، ومنظومة الفاتورة الإلكترونية.

• منظومة الإقرارات الضريبية الإلكترونية:

مصطلح الإقرارات الإلكترونية E-Filing هو عملية إعداد البيانات وإرسالها إلى مصلحة الضرائب المصرية عبر الوسائل الإلكترونية. وقد تم إتاحة السداد الإلكتروني بداية من مارس 2020 لكل من ضريبة الدخل والقيمة المضافة على منظومة الإقرارات الإلكترونية بالإضافة إلى إتاحة خدمة المدفوعات الإلكترونية بالبنوك. وتم إتاحة خدمات السداد الإلكتروني.

وهذه المنظومة تؤدي إلى تقليل تكلفة إعداد وإرسال البيانات مقارنة بالإقرارات التقليدية، وتسهل مهمة الممولين في تقديم الإقرارات الضريبية، والتعامل مع الإدارة الضريبية على مدار اليوم وبما في ذلك أيام العطلات الرسمية، وتساهم في رفع كفاءة الخدمات المقدمة للممولين، وزيادة مستوى الامتثال الضريبي. وتواجه منظومة الإقرارات الضريبية العديد من المعوقات، مثل عدم توافر شبكة

معلومات دولية، مقاومة المجتمع الضريبي والعاملين للتغير، وضعف الشبكة، إنقطاع التيار الكهربائي (عبد الباقي، 2022).

• منظومة الفاتورة الإلكترونية:

تعتبر منظومة الفاتورة الإلكترونية من أهم آليات التحول الرقمي في مصلحة الضرائب المصرية. حيث تعرف بأنها "هي منظومة تستخدم تكنولوجيا المعلومات المتقدمة لتحويل إصدار الفواتير الورقية إلى فواتير إلكترونية والفاتورة يتم إصدارها وإرسالها وإستلامها في شكل إلكتروني منظم يسمح بالمعالجة التلقائية، وتتميز المنظومة بإنها أكثر سرعة وكفاءة في إستقبال البيانات وحفظ السجلات بين البائع والمشتري (مصلحة الضرائب المصرية، 2023).

هناك العديد من الخصائص التي تميز الفاتورة الإلكترونية ومنها :

- وجود الرقم المعرف الفريد (Universal Unique Identifiers (UUID وهو رقم فريد لكل فاتورة ويختلف عن الرقم المسلسل الداخلي في الشركة.
- وجود شكل ومحتوى موحد لكل فاتورة على منظومة الفواتير ولا يختلف عن شكل الفاتورة داخل الشركة.
- التكويد حيث يتم تكويد السلع والخدمات باستخدام إحدى النظامين، نظام التكويد العالمي G1obal Stander ، حيث أن (GS1) هو تكويد عالمي بحيث يكون الكود فريد وغير مكرر على المستوى العام ويضمن تبعية السلعة أو الخدمة للشركة المصنعة والتكويد المحلي (Egs) Egypt G1obal Stander .
- التوقيع الإلكتروني حيث أنه لا بد من وجود توقيع إلكتروني لمصدر الفاتورة وذلك لضمان الحجية القانونية على مصدر الفواتير داخل المنظومة، طبقاً للقانون (15) لسنة 2004 بتنظيم التوقيع الإلكتروني.

- الإخطارات اللحظية حيث تسمح هذه المنظومة بالإخطارات اللحظية للبائع والمشتري، على منظومة الفواتير حيث ان البائع من حقه إصدار فاتورة أو الغائها أو تعديلها سواء بإشعار خصم أو إضافة، والمشتري من حقه قبول الفاتورة أو رفضها خلال المدة المحدده قانوناً (محمد، 2022).

ب. منظومة الإيصال الإلكتروني:

تعتبر منظومة الإيصال الإلكتروني هي إمتداد لمنظومة الفاتورة الإلكترونية، ويمثلان نظاماً متكاملًا حيث إن الفاتورة الإلكترونية تستهدف كل التعاملات بين المؤسسات Business to Business (B2B)، أما الإيصال الإلكتروني فهو يركز على التعاملات مع المستهلك النهائي Business to Customer (B2C)، وتهدف منظومة الإيصال الإلكتروني إلى تحقيق الربط والتكامل مع أجهزة البيع لدى التجار (Point of Sale) PoS ومقدمى الخدمات عن طريق تركيب أجهزة لمراقبة حركة المبيعات. واستهداف الاقتصاد غير الرسمي، وتعمل على إدراجه ضمن الاقتصاد الرسمي للعمل تحت مظلة الدولة، من أجل إرساء دعائم العدالة الضريبية بين الممولين. وتسهيل تقديم الإقرارات الضريبية، والتسهيل على مصلحة الضرائب فى عملية فحص الإيصالات (موقع مصلحة الضرائب المصرية، 2023).

هناك خمسة محاور أساسية منظمة للتحول الرقمي بمصلحة الضرائب المصرية وهى على النحو التالى:

أ. المحور الأول : حيث توحيد الإجراءات الضريبية (هندسة الإجراءات) وذلك منعاً لتداخل الإجراءات الضريبية فى المنظومة التقليدية حيث كان لابد من توحيد الإجراءات الضريبية بالقدر الذى يحافظ على الطبيعة المختلفة لكل نوع من أنواع الضرائب، ويساعد على توفير الوقت، وتبسيط الإجراءات؛ لذلك صدر قانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم (206) لسنة 2020،

والذى يهدف إلى تبسيط ودمج الإجراءات الضريبية المختلفة لكل نوع من أنواع الضرائب، ومعالجة مشكلة تداخل القوانين، واستخدام الميكنة الحديثة فى الإجراءات الضريبية دون المساس بالقواعد الإجرائية الثابتة، وتوسيع القاعدة الضريبية من خلال زيادة عدد المتعاملين وليس بزيادة نسبة الضريبة، وزيادة المتحصلات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالى، والتي تعتبر من المؤشرات الاقتصادية الهامة، وحصر المجتمع الضريبي، ودمج الاقتصاد غير الرسمي فى الاقتصاد الرسمي.

ب. المحور الثانى: تعديل التشريعات والقوانين: وبالنظر إلى نصوص القوانين الضريبية سواء القانون رقم (111) لسنة 1980، ورسم التنمية رقم (147) لسنة 1984، وقانون القيمة المضافة (67) لسنة 2016، وقانون ضريبة الدخل رقم (91) لسنة 2005 هو خليطاً من القواعد الفنية والإجرائية، والذى يؤدي فى بعض الحالات إلى تداخل هذه القواعد، أو تكرارها وتعارضها فى بعض الأوقات، لذلك تم اعداد قانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم (206) لسنة 2020.

ج. المحور الثالث: تطوير بيئة العمل إتبعته وزارة المالية خطة شاملة لتطوير بيئة العمل فى المنظومة الضريبية من خلال مجموعة إجراءات منها إنشاء المراكز الضريبية المدمجة، وتحسين وإعادة هيكلة المباني ومقرات مصلحة الضرائب المصرية على مستوى الجمهورية، وتحديث المنظومة الضريبية وذلك عن طريق ميكنتها؛ لتسهيل الإجراءات وتوفير الوقت والجهد والتكلفة، وتحقيق الدقة والشفافية.

د. المحور الرابع: رفع كفاءة العاملين وذلك عن طريق الإعلان عن هيكل وظيفى جديد للعاملين، عن طريق الدمج بين العاملين بمصلحة الضرائب (دخل - قيمة مضافة) لتسهيل الإجراءات على الممول، وتوحيد الملف الضريبي للممولين

للتيسير عليهم. وإهتمام وزارة المالية بإنشاء وحدات ضريبية متخصصة كوحدة الضرائب على التصرفات العقارية، ووحدة الضرائب الجمركية.

ه. المحور الخامس: الميكنة الشاملة إن مشروع الميكنة الشاملة الذي تهدف مصلحة الضرائب لتطبيقه من أجل تفعيل آليات التحول الرقمي في ضوء إستراتيجية ورؤية مصر 2030، يعتبر امراً ضرورياً من أجل حصر المجتمع الضريبي، ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، ومكافحة التهرب الضريبي، وتحقيق العدالة الضريبية، ورفع كفاءة المنظومة الضريبية، وتبسيط الإجراءات لدفع عجلة التنمية، وتحفيز الاستثمار الداخلي والخارجي (خليفة، 2022).

4. التشريعات الضريبية المنظمة للتحول الرقمي في مصلحة الضرائب المصرية

القوانين الضريبية: هناك عدة قوانين منظمة للتحول الرقمي، ومنها:

أ. قانون الضريبة على القيمة المضافة رقم (67) لسنة 2016: حيث إنه بإصدار هذا القانون تم التحول من ضريبة المبيعات إلى ضريبة القيمة المضافة؛ حيث إنه صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (35) لسنة 2017 باستبدال الضريبة على القيمة المضافة وضريبة الجدول بعبارة الضريبة العامة على المبيعات، وهذا القانون يركز على إصلاح التشوهات الضريبية التي كانت موجودة في القانون القديم؛ لكي يكون متماشياً مع التطبيقات الدولية في هذا المجال. ومن أهم ملامح الإصلاح التي قام بها هذا القانون هو توحيد سعر الضريبة على معظم السلع والخدمات، واقتصرت الإعفاءات على السلع والخدمات ذات الأثر الاجتماعي، ورفع حد التسجيل، وتقليل الفترة الزمنية اللازمة لرد الضريبة، وخصم المدخلات، وسرعة رد الضريبة على السلع الرأسمالية (عبدالعال، 2019).

ب. قانون إنهاء المنازعات الضريبية رقم (174) لسنة 2018: قامت الحكومة المصرية بتقديم مشروع قانون إعادة العمل بالقانون رقم (79) لسنة 2016 في إنهاء المنازعات الضريبية، وإجراء تعديلات في بعض أحكامه، وكان محتوى المشروع كالآتي:

يتكون المشروع من أربع مواد؛ حيث إنه يتضمن إعادة العمل بأحكام قانون (79) لسنة 2016 في إنهاء المنازعات الضريبية على مدار عامين، ويهدف هذا المشروع إلى حل المنازعات الضريبية؛ حيث إن هذا القانون قام بحل عدد كبير من المنازعات الضريبية. وقد تم التصديق على قانون رقم (174) لسنة 2018 بالتجاوز عن مقابل التأخير، والضريبة الإضافية والغرامات، وتعديل بعض أحكام القانون رقم (14) لسنة 2018، وتجديد العمل بالقانون رقم (79) لسنة 2016 بخصوص إنهاء المنازعات الضريبية.

ج. قانون (173) لسنة 2020 بشأن التجاوز عن مقابل التأخير: يتم التجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية المنصوص عليها في كل من: قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم (66) لسنة 1963، وقانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم (111) لسنة 1980، وقانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم (91) لسنة 2005، وقانون الضريبة على العقارات المبنية رقم (196) لسنة 2008، وقانون الضريبة على القيمة المضافة، وذلك بالنسبة للضريبة أو الرسم النسبي المستحق، بشرط أن يقوم الممول أو المكلف بسداد أصل دين الضريبة كاملاً بدءاً من تاريخ العمل بهذا القانون، وذلك طبقاً للآتي:

✓ 90% من مقابل التأخير أو الضريبة الإضافية، إذا تم السداد في موعد غايته 60 يوماً.

✓ 70% من مقابل التأخير أو الضريبة الإضافية، إذا تم السداد خلال 60 يوماً التالية للمدة المنصوص عليها في البند (أ).

✓ 50% من مقابل التأخير أو الضريبة الإضافية، إذا تم السداد خلال 60 يوماً التالية للمدة المنصوص عليها في البند (ب).

د. قانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم (206) لسنة 2020: صدر قانون الإجراءات الضريبية الموحد رقم (206) لسنة 2020، وهو يتضمن القواعد القانونية للتحول الرقمي، وصدرت اللائحة التنفيذية بالقرار الوزاري رقم (282) لسنة 2021 لتفسير القانون والتعريف بالإخطارات الإلكترونية، والنماذج الضريبية الإلكترونية، والفواتير والإيصالات، وهو يمثل التشريع الضريبي والإطار القانوني للتحول الرقمي بمصلحة الضرائب المصرية.

ويعمل هذا القانون على تيسير إجراءات ربط وتحصيل الضرائب المختلفة (ضريبة الدخل، ضريبة القيمة المضافة، ضريبة الدمغة، رسم تنمية الموارد المالية وأي ضريبة ذات طبيعة مماثلة تتفق مع هذه الفرائض المالية أو تحل محلها)، وهو يحدد الإجراءات الضريبية ويمنع ازدواجية العمل الضريبي، وقام بإرساء منظومة إصدار الفواتير الضريبية، واعتبارها من وسائل الإثبات المعترف بها ضريبياً (عبد العال، 2019).

ه. قانون (152) لسنة 2020 تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر: تم تشريع هذا القانون للمشروعات العاملة في قطاع الاقتصاد غير الرسمي لتشجيعهم على الانضمام إلى الاقتصاد الرسمي؛ حيث تحصل هذه المشروعات على ترخيص مؤقت مقابل دفع رسوم، وذلك بناء على طلبها، لتوفيق أوضاعها والانضمام إلى الاقتصاد الرسمي، والحصول على كافة التراخيص من الجهات الإدارية المختصة، ويكون للترخيص المؤقت نفس الأثر

الذي يترتب على التراخيص وفقاً للتشريعات ذات الصلة، ويحل الترخيص المؤقت محل أي موافقات يحددها القانون، فيما عدا الموافقات التي يصدر بتحديدتها قرار من رئيس الوزراء، وكذلك رفض طلبات توفيق الأوضاع للمشروعات التي تسبب مخاطر على الأمن أو الصحة أو السلامة أو البيئة. ولتحفيز هذه المشروعات على الانضمام إلى الاقتصاد الرسمي قام هذا القانون بمنح حوافز ضريبية سواء حوافز دائمة أو حوافز مؤقتة (محمد، 2022).

هـ -1: الحوافز المؤقتة:

- وقف جميع الحجوزات الضريبية والمطالبات الضريبية حتى تسوية المديونية المستحقة.
- وقف دعاوى الجنايات حتى توفيق الأوضاع بشرط عدم الإخلال بحقوق الغير.
- عفو ضريبي وعدم المحاسبة عن السنوات الضريبية السابقة لتاريخ تقديم طلب الترخيص المؤقت.
- تبسيط إجراءات قانون التأمينات الاجتماعية رقم (148) لسنة 2019، وقانون العمل رقم (12) لسنة 2003.
- وضع أسس محاسبية ضريبية تحفيزية خلال مرحلة الترخيص المؤقت.

هـ -2: الحوافز الدائمة:

- إعفاء عقود التأسيس، وعقود الأراضي اللازمة للمشروعات، لمدة خمس سنوات من ضريبة الدمغة، ورسوم التوثيق والشهر.
- الإعفاء الكلي أو الجزئي من الضريبة على العقارات المبنية للوحدات الخاصة بالمنشآت الصغيرة، لمدة محددة يحددها مجلس إدارة جهاز تنمية المشروعات الصغيرة.

- إعفاء الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التصرف في الأصول من الضريبة المستحقة.
- تخصيص أرض بالمجان أو بمقابل رمزي.
- تتحمل الدولة جزءاً من تكلفة تدريب العاملين.
- رد قيمة توصيل المرافق إلى الأرض المخصصة للمشروع بعد تشغيله.
- الإعفاء من تقديم الضمانات اللازمة لحين البدء في المشروع.
- ويشترط للاستفادة بالحوافز الضريبية إمساك دفاتر وحسابات منتظمة على النحو الذي يحدده القانون (سامي، 2022).

هـ-3: أسس محاسبة المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر:

يوضح جدول (3) أسس محاسبة المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر على أساس رقم أعمالها على النحو التالي:

جدول رقم (1) أسس محاسبة المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية

الصغر.

الضريبة الواجبة السداد	حجم أعمال المشروع
1000 جنيه سنوياً.	1- المشروعات التي يقل حجم أعمالها السنوي عن 250 ألف جنيه سنوياً.
2500 جنيه سنوياً.	2- المشروعات التي يبلغ حجم أعمالها السنوي من 250 ألف جنيه ويقل عن 500 ألف جنيه سنوياً.
5000 سنوياً.	3- المشروعات التي تبلغ حجم أعمالها السنوي من 500 ألف ويقل عن مليون جنيه.
0.5% من قيمة رقم الأعمال.	4- المشروعات التي تبلغ حجم أعمالها السنوي من مليون جنيه وتقل عن 2 مليون جنيه.
0.75% من قيمة رقم الأعمال.	5- المشروعات التي تبلغ حجم أعمالها 2 مليون جنيه وتقل عن 3 مليون جنيه.
1% من قيمة رقم الأعمال السنوية.	6- المشروعات التي تبلغ حجم أعمالها 3 مليون جنيه وتقل عن 10 مليون جنيه.

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على موقع مصلحة الضرائب المصرية www.eta.gov.eg.

ويتحدد رقم الأعمال على أساس: بيانات آخر ربط ضريبي نهائي للممول، أو على أساس أول إقرار ضريبي يقدمه الممول ولم يتم المحاسبة عليه، أو على أساس بيانات الإقرار الذي يقدمه الممول بعد تاريخ العمل بهذا القانون.

و. قانون (182) لسنة 2020: ينص على إلغاء الإعفاء المقرر على عوائد أذون الخزانة والسندات والأرباح الرأسمالية الناتجة عن التعامل في عوائد الأذون والسندات من ضريبة الدخل.

ز. قانون (3) لسنة 2021: ينص على تعديل بعض أحكام قانون (182) لسنة 2020 بشأن تخفيض تكلفة تمويل أذون وسندات الخزانة التي يتم طرحها للاكتتاب في أسواق المال العالمية بضمان الخزانة العامة (موقع وزارة المالية، 2023).

قامت مصلحة الضرائب بإصدار عدة قرارات تدعم التحول الرقمي بناءً على قرارات وزير المالية من أهمها قرارات الإلزام بالفاتورة الإلكترونية، وكانت القرارات على النحو التالي:

قرارات رئيس مصلحة الضرائب المصرية:

كما أن رئيس مصلحة الضرائب أصدر عدة قرارات تدعم التحول الرقمي بناءً على قرارات وزير المالية، من أهمها:

قرارات الإلزام بالفاتورة الإلكترونية:

جدول رقم (2): قرارات الإلزام بالفاتورة الإلكترونية للمسجلين بمصلحة

الضرائب المصرية

المرحلة	رقم القرار	الملزومون	تاريخ الإلزام
الأولى	(386) لسنة 2020	134 شركة من كبار الممولين	2020-11-15
الثانية	(518) لسنة 2020	347 شركة من كبار الممولين	2021-2-15
الثالثة	(85) لسنة 2021	باقي الشركات المسجلة في مركز كبار الممولين	2021-5-15
الرابعة	(195) لسنة 2021	كبار المهن الحرة ومتوسطى الممولين	2021-9-15
الخامسة	(443) لسنة 2021	عدد 3737 شركة من مأموريته الاستثمار والمساهمة	2021-12-15
السادسة	(619) لسنة 2021	باقي الممولين المسجلين في مأموريته الاستثمار والمساهمة.	2022-2-12
السابعة	(208) لسنة 2022	الممولين في نطاق القاهره والجيزه والقليوبية	2022-5-15
الثامنة	(323) لسنة 2022	تم تقسيم هذه المرحلة على اربع مراحل إلزام مختلفة	من 2022-6-15 إلى 2022-12-15

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على موقع مصلحة الضرائب المصرية

www.eta.gov.eg (2023).

بالنظر إلى الجدول رقم (2) نرى أنه خلال عام 2020 صدر أول قرار لإلزام عدد من كبار الممولين بالفاتورة الإلكترونية على مرحلتين، وخلال عام 2021 صدر أربعة قرارات إلزام، وخلال عام 2022 صدر قرارين إلزاميين (مصلحة الضرائب المصرية، 2023).

تاسعاً: الإيرادات الضريبية في جمهورية مصر العربية

تعتبر الإيرادات الضريبية هي الركيزة الأساسية والداعم الرئيسي في عمليات التنمية المستدامة في ضوء استراتيجية ورؤية مصر 2030 م، حيث أنها تمثل نسبة 75% من الإيرادات العامة للدولة طبقاً للبيان المالي لوزارة المالية (خليفة، 2022).

ماهية الضريبة، وخصائصها، وأنواعها:

التعريفات المختلفة للضريبة، وأنواعها، والخصائص المميزة لها كالاتي:

1. مفهوم الضريبة:

يختلف تعريف الضريبة في الاقتصاد الرأسمالي عن الاقتصاد الاشتراكي، فليس هناك تعريف موحد لها، وبصفة عامة يمكن تعريفها بأنها "اقتطاع نقدي جبري يفرض بقانون من الدولة، ويتم تحصيلها دون مقابل حالي أو مباشر، لمواجهة الأعباء العامة للدولة" (رمضان، 2020).

كما تعرف بأنها "فريضة مالية إجبارية يساهم بها الفرد في تحمل نفقات المجتمع، دون الحصول على مقابل مباشر يعود عليه" (شحاتة، 2020).

أو "هي مبلغ نقدي تتقاضاه الدولة من الأشخاص والمؤسسات بهدف تمويل النفقات العامة" (شحاتة، 2022).

2. خصائص الضريبة:

هناك العديد من الخصائص التي تميز الضريبة، وهي على النحو التالي:

أ. الضريبة فريضة نقدية: حيث إنها قديماً كانت تفرض في شكل سلع أو حبوب، ولكن مع التطور الاقتصادي والتوسع في الأنشطة؛ أصبحت مرتبطة بالنقد الذي يسد للخرانة العامة للدولة.

ب. الضريبة فريضة إجبارية: ارتبط الإجار بالضريبة؛ حيث إنها تحدد طريقة الحساب، وطريقة السداد، والتوقيت طبقاً للقانون، ووفقاً لشروط وضوابط معينة يحددها القانون.

ج. الضريبة تدفع بصفة نهائية: طالما أنه تم ربط الضريبة وفقاً للشروط والضوابط التي يحددها القانون، فإنه لا يحق للممول استرداد الضريبة المسددة.

د. الضريبة تدفع دون الحصول على مقابل مباشر: حيث إنه لا توجد منفعة مباشرة تعود على دافعي الضريبة، فهو يقوم بسدادها مساهمة في النفقات العامة. (شحاتة، 2022)

3. القواعد الأساسية للضريبة:

يعتبر آدم سميث هو أول من حاول عام (1776م) وضع القواعد الأساسية التي ينبغي أن يقوم عليها النظام الضريبي، وذلك في مؤلفه الشهير (ثروة الأمم)، وهناك عدة قواعد أساسية للضريبة، ومن أهمها:

أ. قاعدة العدالة: وهذه القاعدة تعني العدالة في توزيع أعباء تمويل الإنفاق على المواطنين، حسب مدى قدرتهم على تحمل تلك الأعباء، ويجب فرض ضريبة على جميع الدخول دون استثناء، وللعادلة نوعان:

1- عدالة أفقية: وهي تعني معاملة ذوي الدخول المتماثلة معاملة مماثلة؛ حيث إنه لا يجب تحميل فئة معينة تتمتع بنفس الدخل بضريبة أعلى.

أ-2 عدالة رأسيّة: وهي تلك التي تراعي الفروق في مستويات الدخل، عن طريق تحميل الفئات الأكبر دخلاً حصة أكبر من تمويل النفقات العامة، أي تصاعد سعر الضريبة.

ب. قاعدة اليقين: ويقصد بها الوضوح في تحديد وعاء الضريبة، وسعرها، وتاريخ استحقاقها، وذلك منعاً للتلاعب والفساد الإداري.

ج. الملاءمة: وهي تعني تحصيل الضريبة في المواعيد والأسلوب الملائم للممول، حتى يتفادى عبء الضريبة، فإذا كان نشاط الممول موسميّاً يجب مراعاة أن يتم دفع الضريبة بعد النشاط الموسمي وتحقيق الأرباح، ومراعاة البيئة والظروف المادية للممول.

د. قاعدة الاقتصاد: وهي تعني تخفيض تكاليف تحصيل الضريبة إلى أدنى حد ممكن؛ حيث إنه لا فائدة من ضريبة يستهلك تحصيلها الجزء الأكبر من حصيلتها.

هـ. قاعدة المرونة: مراعاة التغيير في الحصيلة بما يتناسب مع التغيير في الدخل القومي، وبنفس الاتجاه (خليل، 2014).

4. أهمية الضريبة:

تعتبر الإيرادات الضريبية من أهم العناصر الأساسية في الموازنة العامة للدولة، بالإضافة إلى أنها:

أ. أهم مصادر التمويل للخرانة العامة للدولة، وتعتبر الجزء الأكبر والأهم والأكثر استقراراً من بين المصادر الإيرادية الأخرى.

ب. تعتبر الضرائب من أهم أدوات السياسة المالية، التي تؤثر في توجيه النشاط الاقتصادي ككل.

ج. الإيرادات الضريبية تعتبر مصدراً رئيسياً لتمويل النفقات العامة، وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع. (خليل، 2014)

5. أنواع الضرائب: تنقسم الضرائب بوجه عام إلى نوعين من الضرائب:

أ. الضرائب المباشرة:

هي الضريبة التي تفرض على الدخل ولا يمكن نقل عبئها للآخرين، وتشمل:

أ-1: الضرائب على دخل الأشخاص الطبيعيين.

أ-2: الضرائب على دخل الأشخاص الاعتباريين.

أ-3: الضريبة على توزيعات الأرباح.

أ-4: الضريبة على أرباح بيع الأوراق المالية. (ياسر، 2020)

ب. الضرائب غير المباشرة:

يتحملها المستهلك النهائي للسلعة أو المستفيد من خلال الأسعار التي

يدفعها مقابل السلعة أو الخدمة التي يحصل عليها، وتتمثل أهم أنواع الضريبة

غير المباشرة ومنها ضريبة القيمة المضافة، الضريبة الجمركية، ضريبة الدمغة،

ضريبة الملاهي (علي، 2018).

وهناك معايير يمكن من خلالها توضيح الفرق بين الضرائب المباشرة وغير

المباشرة، وذلك من خلال الجدول التالي:

. جدول رقم (3): معايير تقسيم الضرائب إلى مباشرة وغير مباشرة

المعيار	الضرائب المباشرة	الضرائب غير المباشرة
إمكانية نقل عبء الضريبة	لا يمكن نقل عبء الضريبة، ويتحملها الممول نفسه.	يمكن نقل عبء الضريبة لشخص آخر.
المعيار الإداري	يتم تحصيلها وفقا لإجراءات الفحص وسعر الضريبة المقرر وفقاً لأحكام القانون.	تحصيلها يكون عند إنفاق الدخل أو توزيعه، أو مرور بضاعة خلال حدود الدولة.
استقرار الوعاء	يتسم بالاستقرار والثبات.	لا يتسم بالاستقرار.
الشخصية الضريبية	تحدد شخصية الممول، وتصيب شخصه وليس تصرفه، وتراعي المقدرة التكلفة للممول، ولها سعر تصاعدي.	تتنصب على تصرف المكلف، ولا تراعي مقدرته التكلفة، وعادة ما تكون النسبة ثابتة.
سنوية الضريبة	ضريبة سنوية؛ حيث إن الفترة الضريبية تقدر بعام.	تفرض عند حدوث الواقعة المنشئة للضريبة.
قيمة الضريبة	يمكن توقع قيمة الضريبة المستحقة عن الفترة الضريبية.	لا يمكن توقعها لأنها مرتبطة بسلوك المكلفين، وتصرفاتهم.

المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على بيانات "أثر التحول الرقمي على تطوير النظم الضريبية" (شحاتة، 2022).

6. تطور الإيرادات الضريبية في مصر

تعتبر الضرائب من أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق خطط التنمية الاقتصادية، وتتمثل الإيرادات الضريبية في كل ما تحصله

الدولة من إيرادات ضريبية طبقاً للقانون، سواء كانت ضرائب مباشرة أو غير مباشرة. (غانم، 2020)
والجدول الأتى يوضح نصيب الإيرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات العامة في مصر (2010-2022).

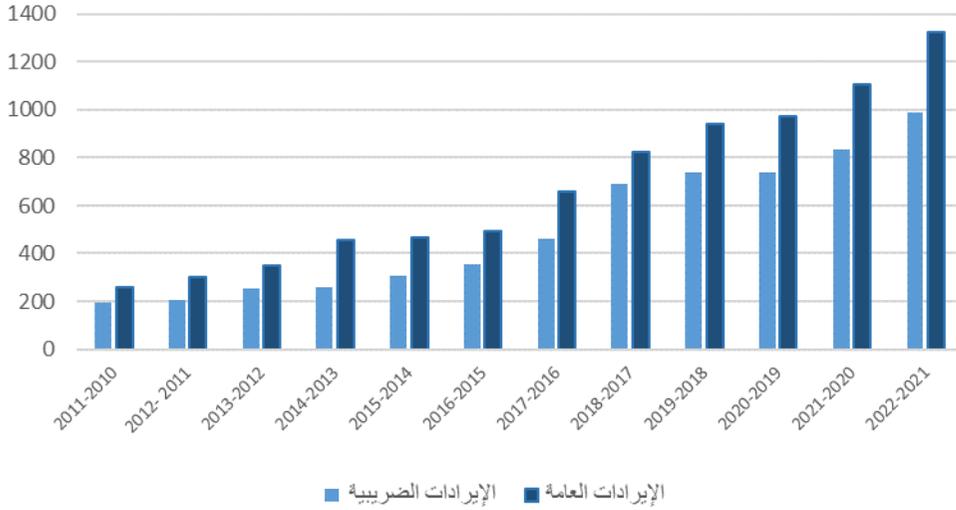
جدول رقم (4) نصيب الإيرادات الضريبية من الإيرادات العامة للدولة (2010-2022)
الأرقام بالمليار جنيه

السنة	الإيرادات العامة	الإيرادات الضريبية	نسبة الضرائب إلى الإيرادات العامة	معدل نمو الإيرادات الضريبية %
2011-2010	265,286	192,07	72,40%	-
2012-2011	303,62	207,4	68,3%	7,98%
2013-2012	350,32	251.1	71,68%	21,07%
2014-2013	456,79	260,3	56,98%	3,67%
2015-2014	465,24	305,9	65,75%	17,51%
2016-2015	491,49	352,3	71,68%	15,17%
2017-2016	659,184	462,0	70,1%	31,14%
2018-2017	821,13	629,3	76,64%	36,21%
2019-2018	941,91	736,1	78,15%	16,97%
2020-2019	975,43	739,6	75,82%	.48%
2021-2020	1108.6	833,9	75,22%	12,75%
2022-2021	1325,4	991,4	74,8%	18,89%

المصدر: من إعداد الباحثان قاعدة بيانات وزارة المالية - المؤشرات الاقتصادية
سنوات مختلفة.

ويتضح لنا من العرض السابق إن الإيرادات العامة تزداد سنوياً وهناك معدل نمو ملحوظ فيها خلال الفترة الزمنية من 2010 حتى 2022، وهناك تذبذب ملحوظة في نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في الإيرادات العامة للدولة، حيث بلغت أدنى نسبة لها 56.98% في عام 2013/2014 ويرجع الانخفاض إلى تبعات ثورة يونيو 2013، وأعلى نسبة 78,15% في عام 2018/2019؛ وهذا يرجع إلى تطبيق قانون القيمة المضافة في مصر رقم (67) لسنة 2016. فهذه النسب على مدار الفترة الزمنية من 2010 حتى 2022 تعد نسب كبيرة لا يستهان بها وتشير إلى أهمية الإيرادات الضريبية في مصر. كما يوضح الجدول أن هناك تطور مستمر في حصيلة الإيرادات الضريبية في مصر خلال سنوات الدراسة. وكانت أعلى نسبة نمو لها في عام 2017-2018 حيث بلغت نسبة النمو 36.21% ويرجع هذا إلى تطبيق الدولة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر وخاصة قانون ضريبة القيمة المضافة رقم (67) لسنة 2016 لإصلاح تشوهات النظام الضريبي، بينما بلغت أقل نسبة نمو لها في 2019-2020 حيث بلغت نسبتها 0.48%؛ وهذا يرجع للأثار السلبية للتعويم الذي حدث في مصر منذ نوفمبر 2016، وتبعيات كورونا عام 2020.

شكل (1): تطور قيمة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة للدولة (2010-2022).



المصدر: من إعداد الباحثان اعتماداً على بيانات جدول (4).

يوضح الشكل (1) تطور حصيلة الإيرادات الضريبية وقيمتها مقارنة بالإيرادات العامة للدولة، حيث وصل أعلى مساهمة لها في عام 2019-2018 حيث وصلت قيمتها 736 مليار جنيه في حين كانت قيمة الإيرادات العامة 941 مليار؛ وهذا يرجع إلى تطبيق قانون القيمة المضافة (67) لسنة 2016 .

عاشراً: النماذج القياسية

1. منهجية النموذج:

اعتمد البحث على استخدام نموذج أنجل - جرانجر ذو الخطوتين Engle-Granger Two-Step Model، وهو نموذج ذو معادلة وحيدة Signle Equation، وقبل القيام بالتنبؤ بنموذج أنجل - جرانجر يجب أولاً القيام باختبار جذر الوحدة Unite Root Test، وهو اختبار يوضح استقرار السلاسل الزمنية. والسلسلة الزمنية تكون مستقرة إذا كان المتوسط والتباين ثابتين بمرور

الزمن، وهناك العديد من الاختبارات من أهمها اختبار ديكي - فولر الموسع Augmented Dickey - Full Test (ADF)، ومن أجل اختبار استقرار بيانات السلاسل الزمنية يمكن استخدام طريقتين: الطريقة التقليدية، وهي دالة الارتباط الذاتي Autocorrelation Function، أما الطريقة الثانية فهي إجراء اختبار جذر الوحدة Unit Root Test .

دالة الارتباط الذاتي Autocorrelation Function:

وقد تم إجراء اختبار الاستقرار باستخدام دالة الارتباط الذاتي ACF، والتي يتم من خلالها اختبار معنوية معاملات الارتباط الذاتي، عن طريق اختبار معنوية الارتباط الذاتي بصورة مشتركة وذلك باستخدام إحصائية Ljung-Box(Q) وتستخدم هذه الإحصائية لاختبار الفروض الآتية:

$$H_0: \text{all } P_k = 0 \quad \text{if } Q \leq x^2(k) ; \text{ Stationary}$$

$$H_1: \text{not all } P_k = 0 \quad \text{if } Q > x^2(k) ; \text{ Non - Stationary}$$

حيث ينص فرض العدم في الاختبار الخاص باستقرار السلاسل الزمنية على أن جميع معاملات الارتباط الذاتي لا تختلف معنويًا عن الصفر، في مقابل الفرض البديل الذي ينص على أن واحدًا على الأقل من معاملات الارتباط الذاتي يختلف معنويًا عن الصفر، وبالتالي تكون السلسلة الزمنية غير مستقرة، وبإجراء اختبار الاستقرار باستخدام دالة الارتباط الذاتي، اتضح خروج بعض معاملات الارتباط الذاتي عن الحدود الصفرية، كما جاءت قيمة P- Value عند كل معامل ارتباط أقل من 0.05؛ لذلك نرفض فرض العدم لصالح الفرض البديل الذي ينص على أن واحدًا على الأقل من معاملات الارتباط الذاتي يختلف معنويًا عن الصفر، وبالتالي فإن السلاسل الزمنية قيد الدراسة غير مستقرة.

ب اختبار جذر الوحدة Unit Root Test:

ويتم تقدير نماذج الانحدار للسلاسل الزمنية بعد التأكد من استقرارها *Stationarity*. ويكون ذلك عن طريق استخدام اختبارات جذر الوحدة Unit Root Test، ومن أشهر هذه الاختبارات هو اختبار ديكي فوللر والذي يشار إليه DF Test وقد تم توسيعه بهدف تحويل اختبارات جذر الوحدة الذاتية إلى الشكل العام وهو ما يطلق عليه اختبار ديكي فوللر الموسع *Augmented Dickey Fuller (ADF) Test*، وهذا الاختبار يقترح إضافة الفروق المتتالية للمتغير لنماذج ديكي فوللر العادية؛ مما يعطي نتائج أفضل في التحليل، ويعتمد الاختبار على الفروض الآتية:

- فرض العدم: السلسلة الزمنية غير ساكنة $H_0: Y=0$

- الفرض البديل: السلسلة الزمنية ساكنة $H_1 \quad Y < 1$

ويتم إجراء الاختبار بوجود حد ثابت *Constasnt*، أو متجه زمني حد ثابت *constasnt and trend*، أو عدم وجود كلاهما على حسب شكل السلسلة الزمنية. وتكون معادلة اختبار ADF كما يلي؛ حيث إن فرض العدم $H_0:\lambda=1$ بمعنى عدم استقرار السلسلة الزمنية في مقابل الفرض البديل $H_1:\lambda < 1$ وهو يعني استقرار السلسلة الزمنية.

$$Y_t = \alpha + \beta_t + \phi Y_{t-1} + \epsilon_t \quad (2)$$

ويمكن إعادة كتابتها عند أخذ الفروق الأولى لها، بحيث يكون $1-\phi=\pi$ ،

وبالتالي يكون فرض العدم $H_0: \pi = 0$ ، في مقابل الفرض البديل $H_1 \phi < 0$

$$\Delta Y_t = \alpha + \beta_t + \lambda Y_{t-1} + \sum_{j=1}^J \psi_j \Delta Y_{t-j} + \epsilon_t \quad (3)$$

كما تم تطبيق اختباري Phillips perron & Kwiatkowski وPhillips Schmidt shin لاستقرار السلاسل الزمنية. والفرق الرئيسي بين اختبار فلبيس - بيرون، والذي يعرف اختصاراً (PP)، وبين اختبار (ADF) هو كيفية التعامل في الارتباط التسلسلي وعدم ثبات التباين في الأخطاء الخاصة بالنموذج. في حين إن (ADF) يستخدم الانحدار الذاتي المعلمي لتقريب هيكل الأخطاء الخاصة بالنموذج ARMA، واختبار PP يتجاهل الارتباط التسلسلي في معادلة الانحدار، كما أن اختبار (PP) لا يتطلب تحديد عدد الارتباطات للانحدار المتعلقة بالاختبار (عبد القادر، 2018).

يهدف البحث إلى تقدير تأثير التحول الرقمي على الإيرادات الضريبية في جمهورية مصر العربية. ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام المنهج الاستنباطي وأسلوب النماذج القياسية. حيث تم استخدام بيانات السلاسل الزمنية في ظل نموذج انجل - جرانجر ذو الخطوتين Engle-Granger Two-Step Model، أو نموذج تصحيح الخطأ Error-Correction Model (ECM) (عبد القادر، 2018). ووفقاً لهذا النموذج فيجب أولاً القيام باختبار جذر الوحدة Unite Root Test، وهو اختبار يوضح استقرارية السلاسل الزمنية. والسلسلة الزمنية تكون مستقرة إذا كان المتوسط والتباين مستقرين بمرور الزمن، وهناك العديد من الاختبارات من أهمها اختبار ديكي - فوللر الموسع - Augmented Dickey - (ADF) Full Test. ويتم اختبار جذر الوحدة وفقاً للفرضين التاليين :

فرض العدم : السلسلة الزمنية غير مستقرة.

الفرض البديل : السلسلة الزمنية مستقرة.

ويتم إجراء الاختبار بوجود حد ثابت Constatnt، أو متجة زمني بالإضافة إلى حد ثابت constasnt and trend، أو عدم وجود كلاهما على حسب شكل السلسلة الزمنية. وتكون معادلة اختبار ADF كمايلي، حيث أن فرض العدم $1=\phi$

H_0 : بمعنى عدم استقرار السلسلة الزمنية في مقابل الفرض البديل $\phi < 1$
 H_1 : وهو يعنى استقرار السلسلة الزمنية.

$$Y_t = \alpha + \beta T + \phi Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

ويمكن إعادة كتابتها عند أخذ الفروق الأولى لها، بحيث يكون $1 - \phi = \lambda$ ، وبالتالي
يكون فرض العدم $H_0: \lambda = 0$ ، في مقابل الفرض البديل $H_1: \lambda < 0$

يمكن التأكد من نتائج استقرار السلاسل الزمنية باستخدام اختبارى
Kwiatkowski Phillips Schmidt-shin, Phillips – Perron، والفرق
الرئيسى بين اختبار فليبس وبيرون والذي يعرف اختصاراً (PP)، وبين اختبار
(ADF) هو كيفية التعامل فى الارتباط التسلسلى وعدم ثبات التباين فى الأخطاء
الخاصة بالنموذج. فى حين إن ADF يستخدم الانحدار الذاتى المعلمى لتقريب
هيكل الأخطاء الخاصة بالنموذج ARMA، واختبار PP يتجاهل الارتباط
التسلسلى فى معادلة الانحدار، كما أن اختبار PP لا يتطلب تحديد عدد المبطآت
للانحدار المتعلقة بالاختبار (عبد القادر، 2018).

2. البيانات المستخدمة فى الدراسة ومصادرها

تم استخدام بيانات سلسلة زمنية ربع سنوية للمتغيرات الكلية فى جمهورية مصر
العربية للفترة من 2010 - 2022م. والمتغيرات المستخدمة هى الإيرادات
الضريبية، والنقود بمعناها الواسع (السيولة المحلية) والنتاج المحلى الإجمالى. وتم
الحصول على هذه المتغيرات من عدة مصادر. المصدر الأول قاعدة بيانات
وزارة المالية وتم الحصول منها على الإيرادات الضريبية (T)، وعدد السكان
(N). وقد تم تحويل القيم الأسمية إلى قيم حقيقية بالنسبة لكل من الإيرادات
الضريبية باستخدام مكمش الناتج المحلى الإجمالى *GDP Deflator*. وتم الحصول
على مكمش الناتج المحلى من بيانات صندوق النقد الدولى قاعدة بيانات

Intrenational Financial Statistic. والجدول (3) يلخص وضع البيانات المستخدمة في النموذج المقدر للعلاقة بين التحول الرقمي والإيرادات الضريبية.

جدول (5): المتغيرات التفسيرية للنموذج القياسي

البيان	الرمز	المتغير	التعريف بالمتغير	العلاقة المتوقعة	مصدر البيانات
المتغير التابع	T	الإيرادات الضريبية	الإيرادات التي تحصلها الدولة من خلال فرض الأنواع المختلفة من الضرائب ومن أهمها الضرائب على الدخل والضريبة على القيمة المضافة.	-	قاعدة بيانات وزارة المالية.
المتغيرات التفسيرية	M	النقود بمعناها الواسع (السيولة المحلية)	جميع الأموال المتداولة داخل الاقتصاد المصري سواء كانت داخل أو خارج القطاع المصرفي.	موجبة	البنك المركزي المصري.
	TR	معدل الضريبة الفعال (الضريبة / الناتج المحلي الإجمالي)	تم حسابها عن طريق قسمة القيمة الحقيقية للضرائب على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.	موجبة	قاعدة بيانات وزارة المالية.
	WS	الأجور والمرتبآت	التعويض الذي يحصل عليه العامل أو الموظف مقابل	موجبة	البنك المركزي المصري.

		الجهد المبذول فى العمل مضاف إليه العلاوات والمزايا العينية.			
وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية .	سالبة	تحتسب بقسمة القيمة الحقيقية للأجور والمرتببات على قيمة الناتج المحلي الإجمالي	الأجور كنسبة من الناتج المحلي الإجمالى	Wy	
متغير صورى.	موجبة	عملية إعداد وإرسال الإقرارات الضريبية للممول عبر البوابة الإلكترونية للمصلحة، وقد صدر قرار من وزير المالية فى يونيو 2018 بتطبيقها.	الإقرار الضريبى الإلكترونى	ETR	
متغير صورى.	سالبة	هو عدم تدخل البنك المركزى المصرى فى تحديد سعر صرف العملة، وتركها تتحدد طبقاً لقوى العرض والطلب، وتم تطبيقه منذ نوفمبر 2016.	التعويم	CF	

يلخص الجدول (5) نتائج اختبارات جذور أن المتغيرات المستخدمة غير مستقرة فى المستوى ولكنها استقرت عند أخذ الفرق الأول لها فى جميع الاختبارات، بما يعنى أنها متكاملة من الدرجة الأولى (1)1، وهذا يشير إلى إمكانية وجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات.

جدول (6): اختبارات جذور الوحدة للسلاسل الزمنية للنموذج الأول

Variables	ADF -Test				PP -Test				KPSS- Test			
	Level		Difference 1		Level		Difference1		Level		Difference1	
Log T	-1.56	T	-21.23*	T	1.81	T	-33*	-	.14	T	.22*	T
LogM2	-1.51	T	-9.08*	T	1.24	T	-9.53*	T	.13	T	.31*	T
Log TR	-2.86	C	-5.65*	C	-.90	C	-53*	-	.21	C	.25*	C
Log WS	-2.12	T	-5.79*	T	2.22	T	-7.73*	T	.19	T	.14***	T
Wy	-2.70	T	9.12*	T	2.85	T	-9.24*	T	.22	T	.12**	T

* و** و*** بعد القيم تشير إلى أن المتغير مستقر عند مستوى معنوية 1% و5% و10% على التوالي. وتشير (T) إلى الاتجاه الزمني و (C) إلى الحد الثابت، و(-) فهي عدم وجود اتجاه زمني أو حد ثابت.

يعتبر التكامل المشترك تعبيراً إحصائياً لعلاقة التوازن في الأجل الطويل بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية، على الرغم من إمكانية انحراف هذه العلاقة عن اتجاه التوازن في الأجل القصير، لكن إذا توافر فيها خاصية التكامل المشترك فإن العلاقة بينهم تكون متجهة لوضع التوازن في الأجل الطويل. كما أن التكامل المشترك لا يؤدي إلى وجود إنحدار زائفاً Spurious Regression حيث تقوم التقلبات في إحدى المتغيرات بالغاء التقلبات في المتغير الآخر بطريقة تجعل قيمته مستقرة عبر الزمن مما يساعد في التنبؤ بقيم المتغير التابع بدلالة المتغيرات المستقلة. وبناء على اختبارات جذر الوحدة السابقة تبين لنا ان كل متغير على حده متكامل من الدرجة الأولى، أي انها غير مستقرة في مستواها الأصلي ولكنها استقرت عند أخذ الفروق الأولى وعليه فإن الخطوة الثانية، هي

اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار أنجل جرانجر Engle Granger Cointegration Test ويتم تطبيقه على النحو التالي:
الخطوة الأولى: تقدير نموذج العلاقة التوازنية

$$Y_t = \alpha + \sum_{j=1}^J \beta_j Y_{t-j} + \sum_{j=1}^N \sum_{k=0}^K Y_{i,k} X_{i,t-k} + \epsilon_t \quad (1)$$

حيث يكون المتغير التابع دالة في نفسه في ظل عدد مبطأت تمثل (j) وهو كذلك دالة في المتغيرات المستقلة الأخرى والتي تأخذ (k). حيث أن المتغير التابع Y_t ، والمتجه X_{it} يعبر عن كافة المتغيرات المستقلة، وأن (i) يشير إلى ترتيب المتغير التابع، و (t) يشير إلى الفترة الزمنية، كما أن (α) تشير إلى الحد الثابت في المعادلة، (β) تشير إلى تأثير مبطأت المتغير التابع على قيمته الحالية، (γ) هو متجه المعلمات المقدرة للعلاقة بين كل من المتغير المستقل والمتغيرات التابعة، أما ϵ_t فهو خطأ التقدير وبعد تقدير العلاقة نحصل على النموذج المقدر التالي:

$$\text{Log } T_t = 2.58 + .7 \text{ Log} M2_t + .86 \text{ Log} TR_t + .019 \text{ Log} WS_t - .17 WY_t + .04 \text{ ETR}_t + .04 CF_t + \epsilon_t$$

$$T = 52 \quad R^2 = .977 \quad R^2_{adj} = .974 \quad \sigma = .059 \quad RSS = .16 \quad F = 326 [0.00]$$

حيث أن T هي عدد المشاهدات، R^2 هي معامل التحديد، R^2_{adj} هي معامل التحديد المعدل، σ الانحراف المعياري، RSS هو مجموع مربعات الإخطاء، F هو قيمة اختبار F وهو معنوي عند مستوى 1%.

الخطوة الثانية: نموذج تصحيح الخطأ

وبعد أخذ الفروق الأولى نحصل على الخطوة الثانية في نموذج التكامل المشترك، وعنصر تصحيح الخطأ هو $(Y_{t-1} - \alpha_0 \sum Y_i X_{i,t-1})$ ، Y_i هي معامل التكامل المشترك بين Y و X_i ويحدد العلاقة طويلة الأمد بينهما، في حين أن العلاقة قصيرة الأجل يتم التعبير عنها بمتجه المعلمات β_i ، في حين أن θ تعبر عن سرعة التعديل (تصحيح الخطأ) والتي يجب أن تكون سالبة وذات قيمة أقل من الواحد الصحيح، حتى يعود النظام إلى التوازن في الأجل الطويل.

(2)

$$\Delta Y_t = \alpha + \sum_{i=1}^N \sum_{K=0}^K \beta_{i,k} \Delta X_{i,t-K} + \theta (Y_{t-1} - \alpha_0 \sum Y_i X_{i,t-1}) + \epsilon_t$$

ويعرف *Granger(1981)* التكامل المشترك بين المتغيرات في حالة وجود متغير غير مسقر ويرمز له X_t ، ويتطلب ذلك أخذ الفروق من الدرجة d حتى نحصل على شكل المتوسط المتحرك للانحدار الذاتي، والذي يكون مستقر، وبالتالي فإن هذا المتغير متكامل من الدرجة d ، ويسمى α متجه التكامل المشترك والذي يصف العلاقة الثابتة طويلة الأجل. وبالوصول على أخطاء التقدير من النموذج السابق تم اختبارها للتأكد من إنها مستقرة ومتكاملة من الدرجة الصفرية (0). وقد وجد إنها مستقرة وفقاً إلى ADF-Test حيث كانت الإحصائية الخاصة بهما معنوية عند 5% وقيمتها -5.01. وبذلك يمكننا أن نستخدم البواقي حيث أنها سوف تعبر عن عنصر تصحيح الخطأ للرجوع إلى التوازن ويشار إليها في معادلة المرحلة الثانية ب ECM_{t-1} . ويتم تقدير معادلة المرحلة الثانية من نموذج Engle – Granger والتي تمثل العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل بين التحول الرقمي والإيرادات الضريبية بالإضافة إلى باقي المتغيرات الأخرى. وتأخذ معادلة المرحلة الثانية من نموذج الانحدار الشكل التالي :

$$\begin{aligned} \Delta \log T_{t-1} = & \frac{2.161}{[.036]} + \frac{3.603}{[.0008]} \Delta \log M2_{t-1} + \frac{95.463}{[.0000]} \Delta \log TR_{t-1} + \\ & \frac{7.468}{[.0000]} \Delta \log WS_{t-1} - \frac{13.626}{[.0000]} \Delta Wy_{t-1} + \frac{3.249}{[.0023]} \Delta ETR_{t-1} \\ - & \frac{2.256}{[.0292]} \Delta CF_{t-1} - \frac{2.648}{[.0103]} ECM_{t-1} \end{aligned}$$

$$R^2 = .998 \quad R^2_{adj} = .997 \quad \sigma = .023 \quad RSS = .03 \quad F = 3415 [0.00]$$

$$F_{ar} = -.038[.78] \quad F_{arch} = -.780[.46] \quad F_{het}.88[.522] \quad x^2_{nor}$$

$$= .27[.872] \quad F_{reset}.4.04[.0002]$$

والاختبارات التشخيصية السابقة هي عبارة عن :

هو اختبار الارتباط التسلسلي F_{arch} ، F_{ar} ، هو اختبار عدم ثبات التباين، F_{het} ، هو اختبار التوزيع الطبيعي x^2_{nor} والاختبارات التشخيصية السابقة معنوية اكبر من 5%.

ولقد تم إضافة متغيرين صوريين هما (ETR) الإقرار الضريبي المميكن، و(CF) تعويم سعر الصرف المصري في نوفمبر 2016. وقد أظهر المتغير السوري الأول تأثير موجب على الإيرادات الضريبية، وأظهر المتغير السوري الثاني تأثير سلبي على الإيرادات الضريبية. ويلاحظ من المعادلة السابقة أن الإشارة موجبة بين (M2) والإيرادات الضريبية وهذا يرجع إلى أن زيادة عرض النقود تعنى زيادة القدرة الشرائية لمن يملكها سواء من الأفراد أو الشركات، أو المستثمرين، فعندما يزيد عرض النقود سوف تنخفض سعر الفائدة، وسوف يؤدي هذا الانخفاض إلى اعتقاد المستثمرين باستمرار انخفاض أسعار الفائدة؛ وبالتالي يقوموا بزيادة استثماراتهم، وهذه الزيادة سوف تؤدي إلى زيادة الدخل وينعكس ذلك إيجابياً على الضريبة. كما أن زيادة المعروض النقدي قد يؤدي إلى زيادة الطلب لأغراض المعاملات وبالتالي يزيد الطلب على السلع، مما يؤثر إيجابياً على ضريبة القيمة المضافة والدخل. حيث أن زيادة حجم المعاملات يؤدي إلى زيادة

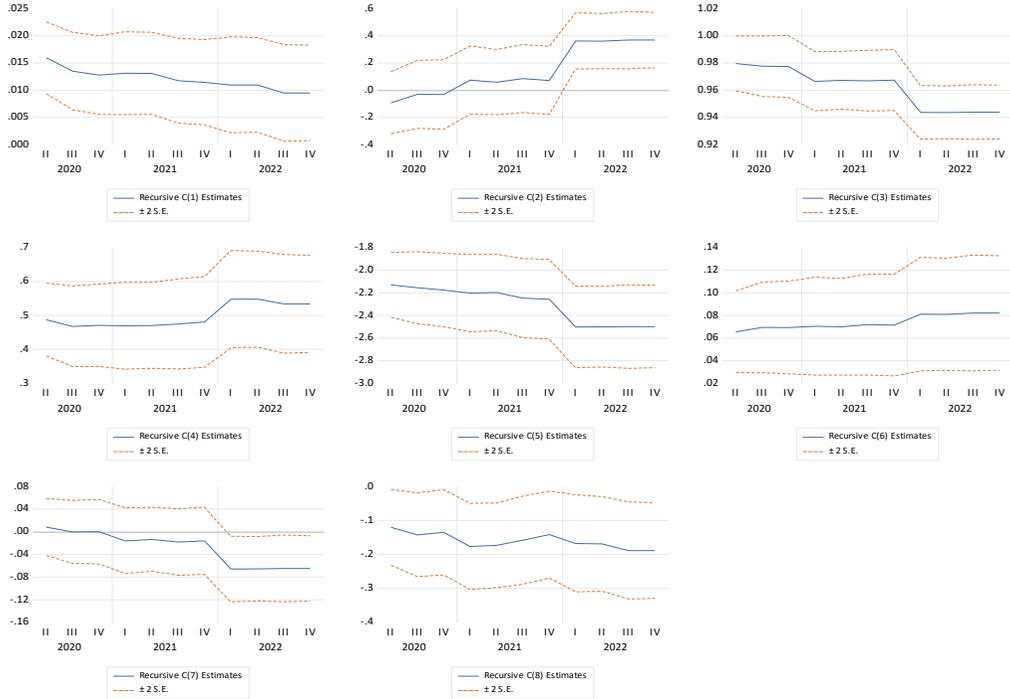
ضريبة القيمة المضافة، وزيادة المعاملات تشير إلى زيادة الأرباح ومن ثم زيادة ضريبة الدخل.

كما أن معدل الضريبة الفعال (TR) إشارته موجبة وهذا يرجع إلى أنه مؤشر على حساسية الضغط المالي، حيث أنه بمقارنة الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول ذات الهياكل الاقتصادية والضريبية المتشابهة يمكننا من الحكم على مدى كفاءة الإدارة الضريبية، وكلما كان العبء الضريبي أكبر داخل نطاق معين يشير ذلك إلى زيادة المتحصلات الضريبية. والأجور والمرتبات (WS) إشارتها موجبة وهذا يرجع إلى أن ضريبة المرتبات تفرض على الأجور المرتبات التي يحصل عليها الأفراد وبالتالي كلما زادت الأجور والمرتبات زادت الضريبة المستحقة عليها. والأجور والمرتبات إلى الناتج المحلي الإجمالي (WY) إشارته سالبة لأن زيادة الأجور والمرتبات تؤدي إلى زيادة الإنفاق العام وبصفة خاصة النفقات الجارية؛ مما يؤدي إلى انخفاض المعروض النقدي وبالتالي ينعكس بالسلب على الإيرادات الضريبية، كما تعتبر الأجور من ضمن تكلفة الناتج المحلي وكلما زادت هذه التكلفة انخفضت القيمة المضافة للناتج المحلي.

والإقرار الضريبي الإلكتروني (ETR) إشارته موجبة لان زيادة كفاءة النظام الضريبي من المتوقع إن يؤثر إيجابياً على الحصيلة الضريبية. والتعويم إشارته سالبة لإن ارتفاع قيمة الدولار امام الجنية المصرى قد يؤدي إلى زيادة تكلفة الواردات مما يخفض من الطلب على عناصر الإنتاج المستوردة؛ مما يؤثر سلباً على الانتاج ومن ثم نتائج أعمال الشركات وذلك ينعكس سلباً على المتحصلات من الجمارك وكذلك ضريبة الدخل، كما أن ارتفاع أسعار المنتجات المحلية أو المستورة ومباةة محلياً قد يؤدي إلى تراجع الطلب عليها وبالتالي تتأثر ضريبة القيمة المضافة سلباً، كما يؤثر على نتائج أعمال الشركات وأرباحها ومن ثم ضريبة الدخل سلباً.

يعتبر استقرار العلاقة المقدرة خلال الفترة الزمنية للدراسة أمر هام؛ لذلك تم عمل الانحدار التتابعي *Recursive Estimation* للنموذج المقدر حيث يظهر الشكل (2) استقرار المعلمات المقدرة حتى عند احجام مختلفة للعينة الإحصائية.

شكل (2): المعلمات المقدرة وفقاً لطريقة الانحدار التتابعي



النتائج والتوصيات

من أهم النتائج التي تم التوصل إليها هي قبول فرض الدارسة "يمكن زيادة الحصيلة الضريبية في مصر عن طريق التطبيق الجاد للتحويل الرقمي". وقد تم إثبات هذه الفرض في ظل النموذج المقدر الذي يؤكد على وجود علاقة طردية قوية بين التحويل الرقمي والإيرادات الضريبية في جمهورية مصر العربية عن الفترة (2010-2022) م.

- ومن خلال النتائج السابقة فإنه تم التوصل إلى التوصيات الآتية:
1. يجب توفير نظام معلومات إلكتروني فعال، وبناء قاعدة بيانات متكاملة عن المجتمع الضريبي، وذلك بالتنسيق مع قواعد البيانات القومية بالدولة؛ للمساهمة في حصر المجتمع الضريبي بدقة.
 2. تفعيل المجلس الأعلى للضرائب، والذي يضم عدد من الخبراء في الضرائب والمالية العامة للدولة، واساتذته الجامعات، وتشكيل لجنة مشتركة لوضع قواعد محكمة لحسم المنازعات الضريبية، من أجل حل مشكلة المتأخرات الضريبية في المصلحة، والتيسير على الممولين بإعتبارهم شركاء النجاح.
 3. رفع الوعي الضريبي للمواطنين؛ وذلك لإعادة الثقة في الإدارة الضريبية، وتحقيق الإمتثال الطوعي للضريبة.
 4. رفع كفاءة العاملين في مصلحة الضرائب المصرية، والإهتمام بتطوير مهارات الأصول البشرية؛ عن طريق التدريب وعقد الندوات، والبرامج المتخصصة، والتنسيق مع كافة أطراف التعامل بالمصلحة.

المراجع العربي:

1. إبراهيم، داود ياسر (2021) أثر التحول الرقمي على تطوير النظم الضريبية في ظل جائحة كورونا، *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية*، جامعة مدينة السادات- كلية التجارة، مج (13)، ص ص 1100-1113.
2. ابو العينين، احمد سعد (2022) أثر التحول الرقمي في تحسين كفاءة النظام الضريبي المصري والحد من التهرب الضريبي، في ضوء رؤية مصر 2030" ، *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، كلية التجارة - جامعة دمياط، المجلد الرابع، العدد(2) ، الجزء الثاني، ص ص 215-217.
3. حسن، سيدة احمد (2022) التحول الرقمي للإنظمة المحاسبية وأثره على الإيرادات الضريبية، دراسة تطبيقية على مصلحة الضرائب، *المجلة العلمية للبحوث التجارية*، كلية التجارة- جامعة المنوفية، العدد (19)، ص ص 100-150.
4. خليفة، محمد يوسف عبد الرحيم (2022) أثر التحول الرقمي لمنظومة التحاسب الضريبي المصرية في دعم حصيلة الإيرادات الضريبية في ضوء استراتيجية مصر 2030"، *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، جامعة قناة السويس- كلية تجارة الاسماعيلية، مج 13 ، ع (3) ، ص ص 325-366.
5. سامي، محمد سامي (2022)" تطوير منظومة الضرائب الرقمية المصرية لرفع كفاءة الفحص الضريبي كمدخل للحد من التهرب الضريبي، *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، المجلد الخامس عشر، العدد (3)، ص ص 8-15.
6. شاهين، عبد الحميد احمد (2022) أثر التحول الرقمي على تطوير النظم الضريبية، *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية*، مج 13 ، ع (2)، ص ص 1499-1514.
7. شحاتة ، محمد على موسى (2022) أثر التحول الرقمي على تطوير النظم الضريبية فى ظل جائحة كورونا، *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية*، جامعة مدينة السادات-كلية التجارة، العدد الثاني، ص ص 203-207.
8. شحاتة، محمد موسى على (2020) دور تفعيل آليات التحول الرقمي في تحسين كفاءة النظام الضريبي المصري كمرتكز للحد من التهرب الضريبي في ضوء رؤية مصر بين

- حتمية التغيير ونتائج التطبيق. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، جامعة مدينة السادات- كلية التجارة، مج13، ص ص 1499-1514.
9. شحاتة، ياسر ابراهيم، (2022)، أثر التحول الرقمي على النظم الضريبية في ظل جائحة كورونا، المجلة العلمية للدراسات والبحوث الإدارية، جامعة مدينة السادات- كلية التجارة، المجلد الثالث عشر، ص ص 349-352.
10. صديق، رمضان (2006) الإدارة الضريبية الحديثة، دراسة في علاقة الإدارة الضريبية بالمولين ووسائلها في دعم الإلتزام بالقانون الضريبي مع الإشارة لمصر، الطبعة الثانية، القاهرة، دار النهضة الحديثة.
11. عبد الباقي، حسين سيد حسن (2022) أثر التحول الرقمي على الإمتثال الضريبي في ظل أزمة كورونا العالمية، مجلة التجارة والتمويل، جامعة طنطا- كلية التجارة. عدد خاص، ص ص 111-197.
12. عبد الحميد، سامى محمود (2016) ضبط الإطار المفاهيمي الفريضة الغائبة بين الضريبة على الدخل ومعايير المحاسبة المصرية، مجلة البحوث المالية والضريبية، مجلة علمية دورية تصدر عن الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، عدد(104)، يونية 2016.
13. عبد الرسول، ياسر عوض (2016) تطبيق الحوكمة على الإدارة الضريبية فى مصر مقارنة ببعض الدول الأجنبية، مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصائي، مجلد (107)، عدد (522)، ص ص 97-103.
14. عبد القادر، حسام الدين محمد (2021) تقدير أثر السياسات الإحترازية الكلية على الإئتمان المصرفي فى مصر.دراسة قياسية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، ص ص 427-431.
15. عبد القادر، حسام الدين محمد (2018) نمذجة الاقتصاد الخفي وعجز الموازنة العامة فى مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس- كلية التجارة، مج 48، العدد (3) ، ص ص 252-258.
16. عبدالعال، حسام (2019) حتمية تهيئة النظام الضريبي لدعم الشمول المالي فى مصر، مجلة العلوم القانونية والإقتصادية، جامعة عين شمس، كلية الحقوق، مجلد واحد وستون، العدد(2) ، ص13.

17. على، براهيم أمال (2021) دور التحول الرقمي فى دعم الإيرادات الضريبية مع الإشارة للاقتصاد المصري، *مجلة البحوث المالية والتجارية*، جامعة بورسعيد- كلية التجارة، العدد (1)، ص ص 265-272.
18. على، منصور أبو المجد (2018) ضريبة القيمة المضافة وأثرها على الإيرادات العامة وأسعار المستهلكين، *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية*، جامعة المنوفية، كلية الحقوق، المجلد السابع والأربعون، ص ص 249-255.
19. غانم، محمد حسين (2020) أثر الضرائب على النمو الإقتصادي المصري: دراسة مقارنة، *مجلة الدراسات والبحوث التجارية*، جامعة بنها، كلية التجارة، العدد الرابع، ص ص 125-130.
20. فوزى، سوسن (2021) أهمية التحول الرقمي فى تحقيق التنمية المستدامة بالتطبيق على قطاع البنوك، *مجلة الدراسات التجارية المعاصرة*، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، المجلد السابع، العدد (12)، الجزء الأول، ص 76.
21. كمال، احمد (2020) أهم طرق قياس حجم الاقتصاد غير الرسمي، *مجلة اقصايات شمال افريقيا*، المجلد (16)، العدد (22)، ص ص 161-174.
22. محمد، قنديل سامح (2022) تقدير العلاقة السببية بين حجم الإقتصاد غير الرسمي والإيرادات الضريبية فى مصر.، *مجلة بحوث الشرق الاوسط*، العدد الثانى والثمانون، ص ص 320-325.
23. محمود، عوض محمد (2019) العلاقة بين التجنب الضريبي والسلوك غير المتماثل للتكلفة " دراسة أختبارية، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، جامعة عين شمس- كلية التجارة، المجلد الثالث والعشرون، العدد (3)، ص ص 56-64.
24. مذكور، سلوى صالح (2020) مكافحة التهرب الضريبي وأثرها على الحصيلة الضريبية - دراسة مقارنة بين مصر وتركيا وماليزيا، *مجلة العلوم البيئية*، معهد الدراسات والبحوث البيئية- جامعة عين شمس، المجلد التاسع والأربعون، العدد (1)، جزء 7، يناير، ص ص 56-65.
25. منازع، حسين على (2021) أثر الوعى المالي فى وفرة الايرادات الضريبية، *مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية*، جامعة حلوان، كلية الحقوق. ، ع(45)، ص ص 434-503.

26. الميهي، رمضان عبد الحميد (2022) أثر الفحص الضريبي الإلكتروني كأحد آليات التحول الرقمي على تحسين المنظومة الضريبية المصرية في ضوء رؤية مصر 2030 دراسة ميدانية، *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية*، جامعة مدينة السادات-كلية التجارة، المجلد الثالث عشر، العدد (2)، ص ص 346-351.
27. نصير، مبروك السيد (2021) نموذج مقترح لتعزيز التحول الرقمي بالمنظومة الضريبية الإلكترونية، بهدف تعظيم موارد الحصيلة الضريبية بالتطبيق على مصلحة الضرائب المصرية، *مجلة الدراسات والبحوث المحاسبية*، جامعة بنها- كلية التجارة ،عدد(2)، ص ص65-70.
28. موقع مصلحة الضرائب المصرية www.eta.gov.eg.
29. موقع وزارة المالية، تقرير إنجازات وزارة المالية (2014-2020).
30. بيانات صندوق النقد الدولي (IMF Data Base) قاعدة بيانات International Financial Statistic.

المراجع الأجنبية:

31. Sand-zantman, Wilfried (2018): **Taxation in the digital economy**, **Institute D'Economie Industrielle**, May, P2. 24- Sand-Zantman, Wilfried: op.cit, P3.
32. Nazarov & Other, M. A. (2019): Digital economy: **Russian taxation issues, international scientific conference "global challenges and prospects of the modern economic development"**, the European proceedings of social & behavioral sciences.
33. Viol, G, (2019) **Understanding Digital Transformation** :A review and a research agenda. The Journal of strategic information systems,.
34. Nazarov, M. ; Mikhaleva, O. and Chernousova, K. (2019) "**Digital Transformation of Tax Administration**", International Scientific Conference "Digital Transformation of the Economy: Challenges, Trends, New Opportunities" ISCDTE 2019: Digital Age: Chances, Challenges and Future, pp 144-149.
35. Gupta, S., Keen, M., Alpa Shah, and Verdier , G.(2017): **Digital Revolutions in Public Finance**, IMF,.

36. Alavuotunki, K., Haapanen, M., & Pirttilä, J. (2019). **The effects of the value-added tax on revenue and inequality**. The Journal of development studies, 55(4), 490-508.

37. Vishnevsky, V.P. and Chekina, V.D. (2018) **Tax Inspector or How the Fourth Industrial Revolution Will Change the Tax System**. Journal Tax Reform 4(1).